

مركز الشفافية للمعلومات

الهيئة العامة للصناعة
رصد أكتوبر ونوفمبر وديسمبر 2009 م

بشأن أية استفسارات : عبدالحميد على عبدالمنعم ، رئيس مركز الشفافية للمعلومات
a2monem@ hotmail.com (965) 99477799

رصد أحوال الشفافية في هيئة الصناعة ملف ديسمبر 2009

5 ديسمبر

أين هيئة الصناعة في أزمة مصانع أم الهيمن؟!
باسم رشاد

اعرب صناعيون عن استيائهم من الموقف السلبي وغير المعلن من الهيئة العامة للصناعة في قضية مصانع ام الهيمن التي تعدد التصريحات اخيرا حول اغلاق بعضها لمخالفتها الاشتراطات البيئية من دون ان تكون هناك ردة فعل واحدة من الهيئة للدفاع عن الصناعيين باعتبارها الجهة الراعية لهذا القطاع والمناط بها دفع عجلة الصناعة الى الامام ولا ان تكون مشاركة في هدم القطاع الصناعي الذي يعاني من لطمات متعددة . وقال صناعيون ان الامر تحول الى اجندة سياسية للبعض من اجل التكبس السياسي على حساب القطاع الصناعي الذي اصبح يتيما لا احد يدافع عنه ولم تشفع الجهود الكبيرة التي يبذلها اتحاد الصناعات ومجلسه الحالي برئاسة حسين الخرافي في ايجاد حلول عملية لانقاذ هذا الاستثمار من الاغلاق خصوصا في ظل العواصف العاتية التي تطيح بالقطاع الصناعي على جميع الاصعدة . وأشار صناعيون إلى صمت الهيئة وعدم دفاعها عن المصانع رغم انها من المفترض انها الجهة التي تصدر التراخيص الصناعية لهذه المصانع ولن تتم اقامة مصنع دون التزاماته بالاشتراطات اللازمة وفي مقدمتها التراخيص البيئية، لافتين الى انه اذا كانت هناك مخالفات فلا بد للهيئة ان تطلب ان تعدل اوضاعها تحت رقابتها لا ان تترك الامر هكذا، للآراء، والاهواء السياسية تحطم القطاع الصناعي الذي يعاني رجاله الامرين في عمل بنية صناعية في غيبة من الجهات الحكومية وغامر باستثمارات تقدر بالبلايين في ظل وجود دعم حكومي شبه معدوم.

وقال صناعيون ان استمرار هذه الوتيرة من التعامل مع القطاع الصناعي انه قطاع مهمل سيؤدي الى العديد من الاشكاليات في مقدمتها هروب الاستثمارات الصناعية خارج الكويت، خصوصا ان دولاً مثل سلطنة عمان والسعودية والامارات تسعى وراء جذب الاستثمارات الصناعية من خلال توفير القسائم الصناعية وتقديم تسهيلات لاقصى مدى لتوطين صناعات في بلدها يعكس ما يحدث هنا من عمليات تسريب لرؤوس الاموال من خلال عمليات الضغط على القطاع الصناعي الذين ينن من كثرة المشكلات التي تحاصره.

ودعا صناعيون اعضاء مجلس الامة الى ضرورة الدفاع عن القطاع الصناعي لان هذا القطاع تشغيلي وله العديد من الآثار الايجابية على الاقتصاد الوطني في تشغيل الايدي العاملة الوطنية ومساندة الاقتصاد الوطني في تنويع مصادر الدخل، بالإضافة

الى ان اقتصاديات الامم تقاس بالصناعة وليس بالبورصة كما يعتقد البعض خصوصا ان الدولة انفقت الكثير لانقاذ شركات الاستثمار ومساندة القطاع المصرفي ووضعت القوانين واللوائح لذلك في الوقت الذي لا يوجد صوت واحد مدافع عن الصناعة.

وشدد الصناعيون على ان النواب عليهم ان ينظروا الى قضية مصانع ام الهيمان بنظرة شمولية وليس بنظرة انتخابية، وذلك لان يمكن ايجاد حلول وسط من خلال اعادة تهيئة وتطوير البيئة للمصانع في المنطقة بما يتماشى مع الصالح العام للجميع.

<http://www.annaharkw.com/annahar/Article.aspx?id=182160>

28 ديسمبر

الصناعة الكويتية تغوص في بحر من المشكلات... فهل من منقذ؟
لا قسائم صناعية والإغراق على أشده ولا دعم للمنتج الوطني... وهيئة الصناعة في واد آخر

عيسى الحمصي

تعاني الصناعة في الكويت عددا من المعوقات والمشكلات التي تحد من انطلاقها وتعرقل مسيرتها على الرغم من النجاحات التي حققتها والميزات الكبيرة التي تتمتع بها ومن أبرزها: إغراق السوق المحلي بالمنتج المستورد، وعدم اعتماد نظام الكوطة، وفتح باب الاستيراد على مصراعيه للمنتجات والشركات غير الكويتية دون فرض أدنى حد من الضريبة، وغياب دور هيئة الصناعة على مر العقود الماضية، وسوء التوزيع في القسائم الصناعية، بل الأكثر من ذلك إعطاء القسائم الصناعية لغير مستحقيها وحرمان المستحقين تحت الضغط السياسي والغايات الضيقة الشخصية. ويعاني الصناعيون الإجراءات الروتينية في الدوائر الرسمية التي أسهمت بشكل مريع في نزوح رؤوس الأموال الصناعية الكويتية الضخمة إلى مناطق أقل نشاطاً من السوق الكويتي، وسوء المعاملة لدى الموظفين في الدوائر الرسمية للمراجعين، وانعدام المؤهلات العلمية التي تكافئ الوظائف التي تم إشغالها من قبل هذا الموظف أو ذاك، إضافة إلى الاستهتار من الكثيرين بتطبيق القوانين السائدة، إضافة إلى ضعف تلك القوانين أو بمعنى آخر تهالكها مع تقادم عمرها، هذا إلى جانب عدم تكافؤ الفرص أمام الجميع في منح التراخيص والتسهيلات التي تمنح لأناس أو أطراف دون أخرى.

هذه المعوقات والمشكلات تنقلها 'الجريدة' من واقع الحال الذي يراه بعض الصناعيين الكويتيين، الذين يصفون الواقع الصناعي بالمزري والبعض الآخر يرى أن المشكلات هي عراقيل قابلة للتخطي، ولكن تحت مظلة صاحب قرار حكيم وجريء يضع نصب عينيه مصلحة الصناعة الوطنية تحت أقسى الظروف والمغريات، ضارباً عرض الحائط بكل المحسوبيات والشخصانيات، محطماً كل الضربات التأخيرية بجدار مصلحة الكويت والكويت أولاً وأخيراً. وفي ما يلي التفاصيل:

المطوع: المعوقات معروفة والحل ممكن ولكن القرار الجريء هو ما ينقصنا
قال عضو مجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة طارق بدر ال سالم المطوع إن
المعوقات امام الاقتصاد الكويتي بشكل عام والصناعة الكويتية بشكل خاص باتت
معروفة لدى القاصي والداني، وقد تم تناولها في الاجتماعات الاخيرة للغرفة،
وللنائب الاقتصادي لرئيس مجلس الوزراء الشيخ احمد الفهد في اجتماعه الذي عقد
مؤخرا.

ولفت المطوع الى ان الحكومة في الوقت الحالي تسعى الى العمل على تحسين
الوضع الذي وصفه بأنه وصل الى مرحلة الخطر.
وبين ان من يدخل الدوائر الرسمية في الدولة يحسب انها تعمل من دون موظفين،
فالمكتب الذي يحتوي على ست طاوولات اوسع للموظفين لا تجد فيه سوى موظف
'ماله خلق' او موظفة كذلك 'مالها خلق' للعمل.
وقال إن جميع الوزارات من دون استثناء تجد موظفين بالأسماء فقط لا يداومون وإن
داوموا لا ينتجون، ولا يحترمون القانون ولا يحترمون المراجعين.
وقال إن الموظف الكويتي يعامل المراجع الكويتي بهذه الطريقة المزرية فكيف به إذا
صادف مراجعا غير كويتي؟!!

وبين ان الكثير من رجال الأعمال او مديري شركات كبرى، رؤوس اموالها تساوي
نصف الكويت هندية او صينية او غيرها يستوقفهم موظفون في مدخل المطار في
طابور فاق عديد من فيه الخمسين مع الخدم وبنفسيات 'مقرفة' يتعاملون معه على انه
عبارة عن 'خروف' وفق سياسة القطيع د ون اخذ بالاعتبار مكانة هذا الشخص
الانسانية أولا والاقتصادية والاجتماعية في الدرجة الثانية . فكيف ببوابة البلد أي
المطار الذي يحتوي كل مكتب على مجموعة من ' الكاونترات' لا تجد فيها سوى
موظف واحد وربما ايضا 'ماله خلق' يشتغل!
وقال لماذا عندما نذهب الى المدارس نجد عليها نحو 300 موظف يحرسهم موظف
وافد وهم لا يداومون اصلا!
موانع في طريق التطور

على صعيد ذي صلة اكد المطوع ان الصناعة الكويتية ليس ثمة ما يعوق حركتها
التطويرية، مشيرا الى ان كل مقومات التقدم متوافرة لديها، ففيها الارض المجانية
والقرض المقدم من البنك الصنا عي، والطاقة المدعومة، والعمالة الرخيصة،
وغيرها.

واضاف اذهب الى اي مكان إلى الاردن الى ايران الى غيرها تجد هذه المقومات
غير متوافرة كتوافرها بالكويت، ومع هذا تجد الصناعة الكويتية والصناعيون
الكويتيين يضيقون ذرعا بالوضع الراهن.

وأكد أن العائق الرئيسي يتمثل في الدوائر الرسمية المحيطة. وحتى الآن تجد عزوفا
من قبل المستثمرين الكويتيين عن الاستثمار في القطاع الصناعي لأن من ابرز
العوائق الحالية ندرة الاراضي الزراعية وإذا فكر بالشراء فهو يدخل في طريق
مسدود وحتى لو تم اعطاء اراض صناعية في الكويت لا تستغل للأغراض التي تم

الحصول على الأرض لإنجازها بل لأغراض أخرى ربما تستغل للتأجير أو غير ذلك من الغايات.

عبدالله الملا: موقع الكويت المهم يدعم صناعتها

ذكر عبدالله نجيب الملا أن الحديث عن المعوقات الجوهرية امام تقدم الاقتصاد والصناعة الكويتية يستدعي القول ان اقتصاد اي بلد يق وم على الاستقرار السياسي، فذلك ضروري لقيام اي اقتصاد قوي وحر، والكويت مرت بفجوات كبيرة ساهمت في تأخرها من الناحية الاقتصادية، فمثلا نريد استقرارا وونادي باستقرار حكومي كي تساعدنا على اتخاذ قرار يصب في مصلحة استقرار صناعي يأخذ منحى التقدم والازدهار، بمعنى آخر، نحن في الكويت نتميز بكثير من الميزات التي سبقنا فيها معظم ان لم يكن كل دول الخليج العربي، ومثال ذلك ان الكويت اول دولة خليجية اسست شركة طيران هي الخطوط الجوية الكويتية سنة 1953، وكانت شركة رائدة واستمرت حتى الغزو ثم بعد الغزو راحت تعاني الخسائر الفادحة . وأكد ان دخول اطراف سياسية للتنفيع في المجال الاقتصادي، خصوصا الصناعي، ساهم في تكريس الفساد الاداري والاقتصادي الكويتي، لافتا الى ان الكويت منذ ستين سنة فكرت ونفذت الصندوق الكويتي للتنمية ولم يتطور حتى اليوم، بل ان التجاذبات السياسية راحت تفسد هذا الصندوق.

وقال إن كل ما في الكويت يتطور ما عدا القانون، فقوانيننا صار لها عقود تحتاج الى تطوير، من دون التطرق الى القوانين الجديدة الواجب استحداثها لتواكب طبيعة المرحلة الراهنة والمستقبلية، فنحن نعيش اليوم نظرية المؤامرة وهذا يكبل الايدي ويمنعها من التطور، فمثلا ق انون الـ'بي أو تي' قانون متميز خرج في السبعينيات وكان في البداية مركزا على مواقف السيارات، وهذا القانون والفكر لم يطرأ عليه التطور بل على العكس عندما حاولنا تطويره أخرناه سنين وسنين . وأشار الى تكريس حالة التأخر في الصناعة بسبب غياب القرار السياسي والاقتصادي المناسب، ما جعلنا نتأخر عن الركب الحضاري، خصوصا الدول المجاورة لنا.

ولفت الى ان الكويتيين اول من شيّد المصانع، فالكويت اول من انشأ مصنعا لسيارات السيكس ويل في المنطقة بمنطقة عريفجان الكويتية، وهو مصنع لتجميع السيارات ولم تحافظ الحكومات الكويتية المتلاحقة عليه، بل على العكس خرجت تلك الصناعات لتتنشأ في دول أخرى كانت الكويت سبقتها بسنين الى هذه الافكار وأضاف أن أول مصنع لـ 'الزل' أسسه كويتيون في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، مستفيدين من الشريحة الواسعة في جدة، ناهيك عن ان اول مصنع صابون اقيم في الكويت كان سنة 1937، ولم يشجعوه ولم تتم حمايته ! اضافة الى ان اول مصنع للأحذية اشاده الكويتيون كان سنة 1942، ولم تتم المحافظة على تلك المصانع ولا على الفكر المبدع لدى المواطن الكويتي، ودول الخليج حين كان يعمل الكويتي ويفكر في انشاء المصانع كانت بعيدة عن اجواء الصناعة واليوم العكس حاصل . من جهة ثانية، اكد الملا ان الكويت تحتل مثلثا - من حيث الموقع الجغرافي- من اهم المواقع في المنطقة بين العراق وايران والسعودية، وهذا الموقع يهيئها صناعيا

لخدمة المنطقة، لكن التجار الكويتيين سيخسرون صناعيا لعدم وجود الحماية الكافية واللازمة لها، خصوصا الاغراق الذي طغى على السوق الكويتي من صناعات الدول المجاورة سواء من ناحية المواد الغذائية او غيرها.
دعم الأفكار الصناعية

وأكد الملا أنه على الحكومة الكويتية دعم اي أفكار صناعية مهما كانت، مع وجود مظلة تحمي تلك الافكار والصناعات، والمظلة الم قصود بها هي جملة القوانين التي تقي تلك الصناعات من الوقوع ضحية الاغراق او الكساد او حالات الركود التي قد تصيب اسواقها، بينما القوانين الكويتية بشكل عام لا تحمي الصناعات الكويتية ولا الافكار الصناعية الكويتية من تلك الظواهر والمنافسات التي قد تخرج بين الفين ة والاخرى. وقال: وصلنا صناعيا الى فقدان الثقة بالقوانين والقائمين عليها، وإذا فقدنا الثقة فقدنا كل شيء معها حتى صارت لدينا شكوك في جودة منتج معين من المنتجات الوطنية، والمطلوب وضع خطة استراتيجية، مشيرا الى ان الخطة الخمسية الاخيرة لم يلاحظ فيها وجود قوة دعم للصناعة الكويتية على الاطلاق!
وأضاف أن لدى الكويت خطة للأمن الغذائي والامن الغذائي اسوأ امن غذائي موجود، فكيف ننادي بالامن الغذائي ولدينا اكثر من 95 في المئة من المنتج مستورد، متسائلا: لماذا وجود 'الجواخير' وما نفع شركات الدواجن ومزارع الوفرة والعبدي وغيرها من المصانع إذا كنا نعتمد في امننا الغذائي على الاستيراد بهذه النسبة المرعبة؟

نظام 'الكوتة' حل للاغراق

من جهة ثانية، قال الملا ان الأولى العمل بنظام 'الكوتة' لمكافحة ظاهرة الاغراق في السوق الكويتي، وبذلك نكون قد شجعنا الصناعة الكويتية وحميناها من منافسة غير متوازنة مع المنتجات المستوردة على اختلافها . وطالب بأن تعطى كل دولة 'كوتة' معينة وعلى منتجاتها ايضا نعطيهما 'كوتة'، وعدم ترك المجال مفتوحا وترك الحبل على الغارب امام بقية الدولة والمنتجات لتلك الدول، بل فرض نسب معينة على نسب الادخال للمنتجات على اختلافها وعدم تجاوز تلك النسب حفاظا على المنتج الوطني ودعمًا للصناعة الوطنية.

وأضاف أن اعطاء الف ترخيص لألف مصنع (على سبيل المثال) ثم تحت الضغط السياسي نعطي تراخيص لمئة وخمسين مصنعا اخرى، وهذه المصانع المضافة ستصبح عبئا على السوق الصناعي الكويتي وتضر بالالف الممنوحة تراخيص من قبل، وهذا في ظل محدودية السوق المحلية.

النقي: كثيرون يحصلون على قسائم صناعية لتأجيرها

قال رئيس مجلس ادارة شركة ال جزيرة القابضة محمد علي النقي إن اسعار القسائم الصناعية او بدقيق القول التنازل عن استثمار القسائم الصناعية، لأن القسائم الصناعية ليست ملكا لأحد بل يتم التنازل من جهة الى اخرى عن هذه القسيمة او ايجار من الحكومة بعقود سنوية، إن تلك الاسعار في الفترة السابقة ارتفعت حالها حال بقية القطاعات الاخرى التي ارتفعت فيها الاسعار، وهذا يختلف من منطقة الى

اخرى، فمنطقة الشويخ تختلف عن الري وهذه تختلف عن الاحمدي والاحمدي تختلف عن الشعبية وتختلف عن الصليبية، وعن غيرها من المناطق الصناعية. وتساءل النقي عن السبب الذي يقف وراء حصول هذا في القسائم الصناعية، مشيراً الى ان المفترض الإقرار في الوقت الراهن رسمياً بأنها صارت قسائم تجارية، كما ان من المفترض ان يتم تملكها من قبل المستثمرين، لافتاً الى انه منذ ثلاث سنوات طرحت فكرة تحويل القسائم في المناطق سالفة الذكر والتي تسمى الآن صناعية الى تجارية وتحويلها الى قسائم تجارية. وتنشأ مناطق صناعية جديدة، مؤكداً في الوقت ذاته ان البلد بحاجة الى مناطق صناعية جديدة.

وقال إن الكثيرين يحصلون على تراخيص ولا يهدفون في نهاية الامر الا الى تأجير القسيمة الصناعية التي رخصوا لها، وهذا ينطبق على القسائم ال زراعية ايضاً، بينما يبقى اصحاب الشأن معزولين عن طرق الوصول الى قسائم يقيمون عليها منشآتهم. وقال النقي ان اول معوق يعترض سير تطور الصناعة الكويتية منذ البداية الحصول على الترخيص، ثم يليه الحصول على القسيمة الصناعية، ومن المفارقات ان غير الجديين في حصولهم على قسائم صناعية يحصلون عليها بكل ما في الامر من بساطة، بينما يشقى اصحاب الافكار الجدية في الاستثمار في القطاع الصناعي ولا يحصلون على ترخيص لإنشاء منشأة صناعية.

وأكد ان الكويت لم تتقدم صناعياً بسبب عدم تكافؤ الفرص اولا ثم في الدرجة الثانية للروتين الخانق في الإجراءات الرسمية، وقبل الحديث عن الحوافز يجب أن نسهل إجراءات الحصول على الترخيص وبقية الأوراق الرسمية اللازمة، ما الحوافز فإن هذه مواضع اخرى.

مواد البناء

على صعيد ذي صلة، قال النقي إن هناك ثلاثة انواع من الصناعات تناسب السوق الكويتي اولها الصناعات الاستهلاكية، وخاصة المرتبطة بمواد البناء والمواد الانشائية لأن السوق دائم التعطش الى مثل هذه المواد رغم ان السوق حالياً يشهد حالة من الركود او الجمود في الحركة الانشائية، اما الصناعة الثانية فهي الصناعة النفطية وما يرتبط بها، مشيراً الى ان الفترة المقبلة ستشهد انعقاد مؤتمر للصناعة النفطية في ما يخص الصناعة الصغيرة والمتوسطة التي ترتبط بالصناعة النفطية. ولفت النقي الى ان القطاع الثالث فهو الصناعات التي تحتاج الى رأسمال كبير والى الطاقة مثل صناعة الالمنيوم ومصاهاها.

الصراف: غياب الدعم الحكومي وعدم حماية المنتج الوطني

كشف عضو مجلس إدارة الشركة الكويتية لحديد التسليح علاء الصراف أسباب عدم تقدم الدولة في مجال الصناعة رغم الامكانيات الهائلة الكثيرة، مشيراً إلى أن الكويت في الاصل ليست دولة صناعية، ودخلها القومي ليس من الصناعة لذا لا تتطور، هذا في الدرجة الاولى، وفي الدرجة الثانية ان تكاليف الانتاج بحد ذاتها يجب ان تجد لها السوق المناسب حتى يتم تحقيق تقدم في هذا المجال، فالسوق الصغير احد المعوقات. وقال ان ابرز الصناعات التي تميز الكويت عن غيرها صناعة البتروكيماويات، اما مواد البناء فجميعها تعتمد على الطاقة الانتاجية، فالسوق الكويتي صغير قياساً

بالأسواق الخارجية المجاورة. وبين ان العزوف عن الاستثمار في القطاع الصناعي من قبل المستثمرين الكويتيين يرجع في الدرجة الاولى الى ما تم ذكره من معوقات، والتي من اهمها غياب الدعم الحكومي للمنتج الوطني الى جانب عدم وجود حماية لهذا المنتج امام المنافسة الشديدة في السوق على جميع الصعد. واكد ان الكويت ليس من الممكن ان تتحول الى بلد صناعي فهي قد تحقق نجاحا في نوع معين من الصناعات، لكن هذا لا ينسحب على جميع الصناعات. اما المطلوب من الجهات المعنية في الحكومة الكويتية للنهوض بالقطاع الصناعي والقيام بدور في دعم الصناعة الوطنية وحماية المنتج الوطني، هو عدم السماح بإغراق السوق بمنتجات خارجية مستوردة في حين يبقى المنتج الوطني دون دعم من المعنيين امام تلك المنافسة، وكذلك وضع ضريبة على اي منتج مستورد في سبيل المحافظة على المنتج المحلي وقدرته على المنافسة وكذلك فتح باب التصدير للمنتج الوطني.

الإغراق
السياسات الخاطئة والنزوح إلى الأسواق الخارجية مرجعه الى سهولة التعامل مع ادارات الدولة هناك بمقابل عراقيل توضع أمام المستثمرين الصناعيين الكويتيين حتى في ابسط الامور، والتي يأتي في مقدمتها التعاقد مع مهندس من اخ تصاصات معينة فهذا امر يعانیه الصناعيون اشد المعاناة، بينما هذا الامر غير موجود في الأسواق المجاورة، إضافة الى عدم السماح لبعض الجنسيات في التعاقد معها تحت تبريرات معينة في الوقت الذي ربما كان هذا المهندس هو الاجدى للتعاقد معه ومفضلا على غيره! اما الهيئة العامة للصناعة فعليها حماية المنتج الوطني، وتسهيل القسائم الصناعية، واجراءات الدولة المطافئ، والكهرباء وتأمين الطاقة، ودراسة تسهيل الحصول على الديزل بأسعار منخفضة، وعمليات اصدار التراخيص، فثمة امور تحتاج الى اشهر للحصول عليها تحت وطأة الروتين، وتهيئة البنية التحتية للقطاع الصناعي بدراسة دقيقة وليس بطريقة عشوائية.

سلطان: مشكلات الصناعة تحتاج إلى قرار حكيم
أكد رئيس مجلس ادارة الشركة الكويتية التخصصية للاستشارات الاقتصادية محمد سلطان، ان المشكلات الصناعية التي تعانيتها الكويت جمة وتحتاج الى قرار حكيم لحلها، قبل ان نقف على اطلال الصناعة الكويتية ونتباكى على ما يمكن اليوم تقاديه. وأكد سلطان انه لم يتم تزويد أصحاب ومستأجري القسائم الصناعية في منطقة الري على سبيل المثال لا الحصر، بأي مستجدات حول ما إذا كان هناك نقل للقسائم الصناعية من منطقة الري إلى أماكن أخرى، وهل س يتم تجديد أو تمديد تراخيصها مدة أخرى.

ولفت الى ان ذلك بالطبع يؤدي إلى عدم استقرار الصناعات الموجودة في هذه المنطقة، وعدم قدرتها على الدخول في طلبات جديدة أو وضع خطط تطويرية لعدم وضوح الرؤية أمامها، وهل ستظل المصانع في مكانها أم ستنتقل إلى مكان آخر وأين هو ذلك المكان الآخر، هل ستوفره الدولة أم لا؟!
إيجارات لا تُحتمل

وبين أن الصناعيين الكويتيين يحتاجون إلى مساحات تخزينية للمواد الأولية والمنتجات النهائية، وغير ذلك مما يدخل في نشاط مصانعهم، ما يدفعنا إلى متابعة تحرك أسعار الإيجارات.

وأوضح أنهم وجدوا في الفترة الأخيرة أن الإيجارات تراجعت من 3.750 دينار كويتية للمتر المربع شهرياً، إلى 2.5 دينار كويتي للمتر المربع شهرياً، ورغم هذا التراجع فإنه يعد إيجاراً مرتفعاً ويؤدي إلى زيادة التكلفة، وبالتالي إلى ارتفاع أسعار المنتجات.

من جانب آخر، لفت سلطان إلى وجود العدي د من المعوقات التي تعترض تطور الصناعة في الكويت، أهمها عدم إعطاء الدور الكامل والمناسب للقطاع الخاص، إذ يجب منحه دوراً أكبر ليلعب الدور القيادي في تحريك السوق والعملية التجارية والصناعية، بإتاحة الفرصة له ووضع استراتيجية واضحة للاتجاهات الاقتصادية. وقال إن القطاع الخاص مشنت وغير مستقر في استراتيجية ثابتة، فهل الاقتصادات موجهة لتكون صناعية فقط أم استثمارية اسلامية أم غير ذلك أم تجارية؟ وأضاف أن عدم الوضوح يعوق تقدم الاقتصاد، فالتشتت يصيبه ويجعله غير مركز في اتجاه معين، بحيث يستطيع التوسع والتفاعل معه، ويجب وضع رؤية شاملة لوضع الاقتصاد وتوجيهه نحو الاستراتيجية المناسبة التي تناسب أجواءنا الاقتصادية.

وقال إنه لا يوجد ما يمنع قيام صناعة متطورة، فالكويت تمتلك من المقومات والامكانات ما يجعلها تتقدم إلى الامام بخطى واسعة، بحيث تستطيع بها أن تسابق الآخرين في هذه التقدم، لكن ذلك يتحقق اذا تم وضع الاستراتيجية الكاملة بتهيئة القطاع الخاص بمساندة شركات البتروكيماويات الكويتية والهيئة العامة للصناعة، ناهيك عن ان عدم وجود الدعم للقطاع الخاص والمساندة الكافية له، حتماً سيضعف عملية التقدم الاقتصادي بوجه عام والصناعي بوجه خاص.

وأكد سلطان أن هناك عدة اسباب تعوق العمل والاستثمار في القطاع الصناعي، من أبرزها عدم وضوح الرؤية الاستراتيجية الصناعية، وعدم تحديد القطاع الصناعي المناسب، وندرة الاراضي التي تعد من اهم اسس الصناعة، إذ يجب توفير الاماكن والمساحات الكافية لاقامة المصانع والمخازن وغيرها مما يخدم القطاع الصناعي، ووجود بيروقراطية في اتخاذ القرارات يتعارض مع مفهوم التقدم والتطور ويعوق بشدة قيام صناعات.

وأضاف أن من بين تلك الاسباب عدم وجود حماية للمنتج من المنافسات الخارجية والاغراق، مشيراً إلى انه ليس في المرحلة الحالية لكن نتمنى أن يستطيع القطاع الخاص الدخول إلى المعترك النفطي عن طريق إنشاء مصانع بتروكيماويات، فالقطاع الخاص لديه الامكانات وله القدرة على اتخاذ القرار في وقت وجيز، وكذلك سرعة الانجاز في الانشاءات والقرارات، إذ انه ليس لديه البيروقراطية التي تعوقه، إنما لديه سرعة خارقة في تنفيذ قراراته.

كما لفت إلى أن من بين تلك الاسباب أن القطاع الخاص لديه رغبة كبيرة في اقتحام الصناعة النفطية، والكويت بفئاتها المختلفة في القطاع الخاص سواء الصناعية أو

التجارية تتضمن رموزاً ذكية وطنية طموحة، لاسيما بعد معرفة ما تكشفت عنه
الازمة الازمة الاقتصادية العالمية من آثار خصوصاً في الاسواق الخارجية، إذ انه
من المؤكد انها ستقوم بعمل صناعات نفطية ممتازة اذا اتاحت لها الفرصة، مطالباً
بالوقوف جنباً إلى جانب مع القطاع الصناعي والوصول معه الى حلول لكل
مشكلاته، وبذلك يتم تشجيع المستثمرين من خارج القطاع الصن اعى الذين لديهم
الرغبة في الدخول الى هذا القطاع، إذا وجدوه حماية ودعمًا وتشجيعاً.
مشكلة الإغراق

من جهة ثانية، قال سلطان إن كل الصناعات الكويتية تعاني الإغراق، فالمنتج
الكويتي ليس له معين ضد المنتجات الاجنبية القليلة القيمة والجودة، ومؤكد ان دعم
المنتج الكويتي يتم في حال وقوف الدولة ومساندتها للصناعيين وتطبيق نظام الجودة
والحماية، ما يعطي افضلية للمنتج الكويتي، وبذلك تستطيع هذ المؤسسات ان تغطي
تكاليفها التي تتضمن الرواتب، مشيراً الى ان عدم تشجيع الجهات الرسمية للقطاع
الصناعي بعدم اقامة صناعات متكاملة، يجعل الشب اب يتجه الى القطاع الحكومي
وتفضيله على القطاع الخاص.

[141441http://www.aljareeda.com/aljarida/Article.aspx?id=](http://www.aljareeda.com/aljarida/Article.aspx?id=141441)

31 ديسمبر

الشداية

محمد السرحان

ما يزال موضوع القسائم الصناعية لغزاً يحتاج الى فك طلاسمه فلا يوجد أي جواب
من الجهات الرسمية عن متى سيتم توزيع قسائم منطقة الشداية ولا نعلم ما هو
الجدول الزمني لها فلقد سمعنا تصريحات منذ العام الماضي عن قرب توزيعها خلال
أشهر ومضت أكثر من سنة بدون ان ترى هذه المنطقة الصناعية النور الى الان ولا
نعلم ما الذي يؤخر الجهات الرسمية في الحكومة عن اعلان أسباب تأخرها ما عدا
تصريحات قديمة عن احوالها الى البنك الدولي لدراستها واعطاء تصورات لهل
المشكلة الأزلية للصناعة في البلد.

لقد خرجت لنا وزارة التجارة والصناعة باعلان عن توزيع 65 قسيمة فقط في
صبحان وصرورت الأمر كأنه انجاز عظيم بينما تتراكم الطلبات لتصل الى أربعة
آلاف طلب دون ان تجد لها حلاً ولا نعلم أيضاً عن ماهي استراتيجية الحكومة في
تفعيل التنمية في البلد وهل الصناعة لها جزء في هذه الخطة أم أهملت الصناعة.
اما عن مجلس الأمة فالصناعة لم تجد لها آذاناً صاغية في السلطة التشريعية فلا يزال
أعضاء مجلس الأمة بعيدون عن الواقع الصناعي فالصناعة لا توجد في قواميسهم
ولا نعلم لماذا هذا الإهمال الواضح في طرح الموضوع الصناعي ومناقشته في جلسة
من جلسات مجلس الأمة ما هو المطلوب من اتحاد الصناعات لم يعمل له فلقد طالب
الاتحاد منذ ان انشائه بحل مشكلة ندرة القسائم الصناعية الى ان أصبحت المشكلة

تتدرج مثل كرة الثلج لتصل الى أن يطالب بتوفير قسائم صناعية لأنه الندرة انتهت لتصبح في صورة عبارة لا يوجد قسيمة صناعية.
أما واقع الصناعيين فحدث بلا حرج أصبحوا بوضع لا يحسد عليه فبدلاً من ان تقوم الحكومة باسنادهم وتبني مطالبهم أصبحت تريد اغلاق مصانعهم والتضييق عليهم بحجة تلويثهم للبيئة.

http://www.alwatan.com.kw/Default.aspx?tabid=1646958&AuthorID=565638&article_id=

بشأن أية استفسارات : عبد الحميد على عبدالمنعم ، رئيس مركز الشفافية للمعلومات
a2monem@hotmail.com (965) 99477799